

## أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر

### دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1994-2023

#### The Impact of External Debt on Economic Growth in Algeria : An Empirical Study Using the ARDL Model During the Period 1994-2023

حسنية صيفي\*

<sup>1</sup>مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)  
(saifi.hasnia@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام: 2025/05/01؛ تاريخ المراجعة: 2025/05/01؛ تاريخ القبول: 2025/05/31

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2023)، وذلك بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، مع إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة تتمثل في خدمة الدين العام الخارجي، الإنفاق العام، التضخم وأسعار النفط.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في حين كان لهذا الدين أثر سلبي على المدى القصير، كما بينت النتائج أن الإنفاق العام يساهم بشكل إيجابي في دعم النمو على المدى الطويل، كما أن لمعدل التضخم وأسعار النفط أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير، وبالمقابل لم تظهر خدمة الدين العام الخارجي تأثيرا معنويا على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

**الكلمات المفتاح:** دين خارجي، نمو اقتصادي، الجزائر، ARDL.

**تصنيف JEL:** F41؛ E52.

**Abstract:** This study aims to analyze the impact of external debt on economic growth in Algeria over the period (1994–2023), employing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach. The model includes a set of control variables, namely external public debt service, public expenditure, inflation, and oil prices.

The empirical results reveal a statistically significant positive effect of external public debt on economic growth in the long run, while a negative impact is observed in the short run. Moreover, public expenditure is found to contribute positively to long-term economic growth. In the short run, both the inflation rate and oil prices exert a statistically significant positive influence on economic growth. In contrast, external public debt service does not have a statistically significant effect on economic growth during the study period.

**Keywords:** External debt, economic growth, Algeria, ARDL.

**Jel Classification Codes :** F41؛ E52.

\* حسنية صيفي، saifi.hasnia@univ-ouargla.dz

## I - تمهيد :

في ظل العولمة أصبحت الدول تواجه العديد من التحديات للحفاظ على استقرارها الاقتصادي والمالي الذي يضمن لها تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لمحدودية الموارد الداخلية واشتداد المنافسة في مختلف الأسواق الدولية، وهو ما يدفعها إلى انتهاج استراتيجيات والبحث عن أدوات تسمح لها بسد فجوة ضعف الموارد وعدم كفايتها، ويعتبر اللجوء للاقتراض الخارجي خيارا حتميا وضروريا في بعض الحالات لتمويل المشاريع التنموية وسد العجز في الميزانية العامة، أو تمويل المشاريع الكبرى، إلا أن الإفراط في الاقتراض قد يؤدي إلى ارتفاع أعباء خدمته في حال عدم توظيف هذه الموارد بشكل فعال، وهو ما يؤثر سلبا على مؤشرات الأداء الاقتصادي، وبالتالي ينعكس على استقرار الاقتصاد الكلي ومسار النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للبلاد.

ولقد شهدت سياسات الدين الخارجي في الجزائر تحولات عديدة حيث اتسمت في بداية الثمانينات بارتفاع مستويات الاستدانة الخارجية في ظل انخفاض أسعار النفط والحاجة لتمويل المشاريع التنموية، ومع بداية الألفية الثالثة تبنت الجزائر سياسة مالية محافظة تقوم على تقليص الدين الخارجي وتسديده قبل آجال استحقاقه، غير أن التراجع الحاد في إيرادات النفط خلال الأزمة العالمية 2008 أعاد طرح خيار اللجوء للتمويل الخارجي ولكن بمحذر حيث سعت الدولة للحفاظ على سيادتها المالية وتفادي الوقوع في دائرة المديونية الخارجية وهو ما يطرح التساؤل حول الجدوى من تفعيل الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع استراتيجية من شأنها أن تساهم في النمو الاقتصادي، وبناء عليه تم طرح الإشكالية التالية:

### ما مدى تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1994-2023؟

وللوصول إلى إجابة للإشكالية الرئيسية تم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما طبيعة العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2023)؟
- هل للمتغيرات الكلية (الإنفاق العام، التضخم، أسعار النفط) تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2023)؟ وكإجابات مبدئية على الأسئلة الفرعية تم وضع فرضيات تمثلت في:
- للدين الخارجي أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2023)؛
- للإنفاق العام والتضخم أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1994-2023)، على عكس أسعار النفط التي لها أثر إيجابي.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحليل وفهم العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، في ظل ما شهده الاقتصاد الجزائري من تغيرات اقتصادية وسياسية، ومع الاعتماد الكبير على إيرادات النفط والغاز والتوجه نحو التنوع الاقتصادي وتقليص الاقتراض الخارجي.

### الهدف من الدراسة:

- تحديد وتفسير أسباب وجود الدين الخارجي الجزائري؛
- تحليل تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل بعض المتغيرات الكلية؛
- تحديد أثر بعض المتغيرات الكلية (الإنفاق العام، التضخم، أسعار النفط) على النمو الاقتصادي في الجزائر.

### منهجية الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج الكمي، من أجل تحليل ودراسة العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2023)، وذلك من خلال استخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.

### الدراسات السابقة:

- دراسة (Ali Ahmed, Taher Saeed, & Hama Saed, 2015): هدفت الدراسة إلى تحليل التأثيرات السلبية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي في العراق وذلك بالاعتماد على منهجية ARDL لقياس علاقة التكامل المشترك بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2014)، ولقد خلصت الدراسة إلى أن الحروب وعدم الاستقرار السياسي والأمني أثر سلبا على حجم الدين الخارجي واتجاه النمو الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية معنوية بين الدين الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي سواء في الأجل القصير أو الطويل مع تأثير أكبر في الأجل القصير.

- دراسة (عيساني و ناصر، 2019): هدف الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2015)، وذلك بالاعتماد على المنهج القياسي باستخدام نموذج ARDL، ولقد خلصت الدراسة إلى أن الانخفاض

المستمر في المديونية الخارجية وتحسن مؤشرات خدمة الدين العام راجع لنية الجزائر في التخلي عن التبعية الخارجية في تمويل ميزانيتها، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن الدين الخارجي العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **دراسة (موسى، 2022):** هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في مصر، وتحليل أثر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2019)، وذلك بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية ونماذج ((Patillo et al., and Mbah et al., 2016)) واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، وأشارت الدراسة إلى أن الدين الخارجي في مصر قد تضايف خلال السنوات الأخيرة من الدراسة وبدأ يتجاوز الحدود الآمنة، ولقد أظهرت نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج ARDL ونموذج تصحيح الخطأ ECM أن للدين الخارجي أثر سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث تؤدي كل زيادة بنسبة 1% إلى انخفاض بنسبة 0.12% في إجمالي الناتج على المدى القصير، كما تظهر النتائج أن هناك علاقة معنوية بين الدين الخارجي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل مما يشير إلى احتمال وصول الدين الخارجي إلى عبء الدين وتأثير المزاخمة مما يعيق النمو الاقتصادي.

- **دراسة (بن تقات و ساحل، 2023):** هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، واعتمد الباحثان على نموذج الانحدار الخطي لتحقيق هدف الدراسة، باعتبار نمو الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع، ورصيد الدين العام وخدمة الدين العام كمتغيرات مستقلة، ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن لرصيد الدين العام تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في حين أن هذا الأخير لا يتأثر بخدمة الدين العام.

- **دراسة (Hossain Milon, Hannan Pradhan, & Sultana, 2024):** في ظل الزيادة الكبيرة في الدين الخارجي لبنغلادش سعى الباحثون من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1976-2019)، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL مع إدراج بعض المتغيرات الضابطة مثل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، رأس المال البشري، نمو السكان، وانفتاح التجارة، ولقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل مما يشير إلى وجود ظاهرة عبء الدين في بنغلادش خلال فترة الدراسة، كما تشير النتائج إلى أن الانفتاح التجاري ورأس المال البشري يعتبران عاملان أساسيين ولهما تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وذلك على عكس رأس المال الثابت الإجمالي والنمو السكاني اللذان لم يكن لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- **دراسة (Agbeyinka, 2024):** هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي بدولة نيجيريا للفترة ما بين 2001 إلى 2022 بالاعتماد على اختبار ARDL بهدف تحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي، وتمثلت المتغيرات المستقلة في خدمة الدين الخارجي، تكاليف خدمة الدين، وتقلبات سعر الصرف كمتغير ضابط، وخلصت الدراسة إلى أن خدمة الديون الخارجية، تكاليف خدمة الديون وتقلبات سعر الصرف كلها ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي في ظل تقلب سعر الصرف.

- **دراسة (e Zehra, Masood, & Usman, 2025):** هدف الباحثون إلى دراسة أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لباكستان والهند، وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1981 و2023، واعتمد الباحثون على نموذج الانحدار الذاتي الموزع لتحديد العوامل التي تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، في حين تم أخذ إجمالي الدين الخارجي، مشاركة القوى العاملة، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي والمعدل الجبائي للناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، ولقد أظهرت نتائج الأجل القصير أن هناك علاقة عكسية بين الدين الخارجي، التضخم والنمو الاقتصادي في كل من الهند وباكستان، بينما مشاركة القوى العاملة لم يكن لها تأثير على اقتصاد باكستان إلا أن لها تأثير إيجابي على النمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند، بينما رأس المال الثابت له أثر إيجابي طويل الأجل في كلا البلدين، ولقد كانت النتائج الإحصائية لكلا البلدين ذات دلالة معنوية وتفسر بنسبة متقاربة التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدين، وتشير نتائج تقدير ARDL للبلدين وجود أثر سلبي للدين الخارجي والتضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن باكستان تواجه تأثير سلبي أكبر من الدين الخارجي على اقتصادها.

### I.1- مفهوم الدين الخارجي :

يشير مصطلح الدين الخارجي إلى الالتزامات المالية التي تتحملها الدولة تجاه الدائنين الأجانب سواء كانوا حكومات اجنبية أو مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو قروض من القطاع الخاص مثل البنوك التجارية أو المستثمرين الذين يشترون سندات تصدرها الدولة المقترضة، ويحدث الدين الخارجي عند اقتراض دولة ما أموال من الخارج لتمويل مشاريعها أو لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو بهدف تغطية العجز في الميزانية العامة، وكغيره من الديون يتطلب سداد أصل القرض والفوائد المترتبة عنه خلال فترة زمنية محددة، وغالبا ما يكون بالعملة الأجنبية وهو ما يجعل المقترض عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، ويمكن أن يكون الدين الخارجي عام (تتحمله الحكومة) أو خاص (تقترضه شركات داخل الدولة من الأسواق الدولية) (JENIFER JOSEPH , 2024, pp 14-15).

ويمكن تعريف الدين الخارجي على أنه المبالغ المقترضة من قبل اقتصاد ما والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقترضة عن طريق الدفع بالعملة الأجنبية للحكومات المعنية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، كما يمكن تعريفه على أنه إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين ويكون مساويا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية التي تؤدي إلى تسديد الدين مرفقا بالفوائد أو دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل (بوكار، 2011، ص 447).

والدين الخارجي يتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها (بن تفات و ساحل، 2023، ص 34):

- الدين الخارجي جزء من الأموال المستحقة على بلد ما، أي ما تم اقتراضه من دائنين مقيمين خارج البلاد؛
- الدين الخارجي قد يكون من حكومات دول أخرى أو مؤسسات مالية؛
- يعتبر الدين الخارجي مورد مالي حقيقي لأنه يؤدي إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للبلد؛
- الدين الخارجي يكون أساسا بالعملة الأجنبية ويستوجب رده مع الفوائد بنفس العملة أو من خلال سلع وخدمات.

### I.2- النمو الاقتصادي :

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، وعادة يقاس كنسبة مئوية تعبر عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يمثل القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة، ويمكن أن يحدث النمو الاقتصادي نتيجة التأثير على مجموعة من العوامل الأساسية مثل تحسين الإنتاجية، التطور التكنولوجي، زيادة مشاركة القوى العاملة، أو ارتفاع معدل الاستثمار في رأس المال، كما أنه يتأثر بعدة عوامل أخرى مثل تطور البنية التحتية، التعليم، الابتكار وغيرها (JENIFER JOSEPH , 2024, p 16).

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط، أو توسيع قدرات الدولة في إنتاج السلع والخدمات التي يريدها المجتمع وهو يعبر عن حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (مسعودي و عزي، 2019، ص 118).

### I.3- تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي :

اختلفت الاتجاهات حول تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي حيث يمكن أن يكون محفزا للتنمية كما أنه قد يشكل مصدرا للهشاشة الاقتصادية، لا سيما بالنسبة للدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الدين الخارجي لتمويل مشاريع البنية التحتية، تحسين الخدمات العامة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وهو ما يتيح لها الوصول إلى رأس المال غير المتاح محليا، ومن جهة أخرى يمكن أن يصبح الدين الخارجي مشكلة كبيرة في حال عجزت الدولة عن توليد إيرادات كافية للوفاء بالتزاماتها، فخدمة الدين الخارجي تستنزف احتياطات البلاد من العملة الأجنبية وهو ما قيد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي خاصة إذا تخلفت الدولة عن السداد وإعادة هيكلة دينها، كما أن الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي سيخلق التبعية للمساعدات والاستثمارات الأجنبية وهو ما يعرض الدولة لتقلبات الأوضاع المالية العالمية (JENIFER JOSEPH , 2024, pp 15-16).

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي لا تعتبر علاقة خطية مباشرة بل تتسم بطبيعة مزدوجة حيث يمكن للدين الخارجي في مراحله الأولى أن يساهم في النمو الاقتصادي من خلال دعم الاستثمار وسد فجوة الادخار المحلي، إلا أن الزيادة المفرطة للدين قد تؤدي إلى تثبيط الاستثمار وإبطاء النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع أعباء خدمة الدين وزيادة حالة عدم اليقين بشأن القدرة على السداد، وبالتالي يمكن تحديد أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي وفق اتجاهين أساسيين هما (Jarju, Nyarko, Adams, Haffner, & Odeniran, 2016, pp 3-5):

الاتجاه الأول: الأثر الإيجابي

يمكن للدين الخارجي أن يساهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال دعمه لتراكم رأس المال وإنتاجيته، مع تحفيز الابتكار التكنولوجي وزيادة المعرفة مما يدفع بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لارتفاع، حيث يعتبر الاستثمار هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والذي تحدده الادخارات ويمكن أن يساهم الاقتراض الخارجي في النمو الاقتصادي من خلال سد فجوة الادخار بتمويل الاستثمار وتعزيز إنتاجية رأس المال وتحسين كفاءة استخدام الموارد، كما يمكن للدين الخارجي تمويل التطور التكنولوجي وهو ما سيؤثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي على المدى الطويل.

الاتجاه الثاني: الأثر السلبي

تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه يمكن لتكاليف خدمة الدين المرتفعة المرتبطة بالدين الخارجي وحالة عدم اليقين بشأن قدرة الحكومات على السداد وخطر ارتفاع الضرائب المستقبلية لخدمة الدين أن تؤدي إلى تباطؤ الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبالتالي الإفراط في الاقتراض يضعف قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية ويخلق حالة من عدم اليقين وهو ما عرفه بمصطلح عبء الدين وهي الحالة التي يتوقع فيها أن يتجاوز حجم الدين قدرة الدولة على السداد فترتفع خدمة الدين مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة:

- انخفاض الجدارة الائتمانية للدولة إذا لم يتوقع الدائنون سداد الدين بالكامل، وبالتالي انخفاض تدفقات رؤوس الأموال بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية؛
- تراجع الاستثمار الخاص حيث يخشى المستثمرون من أن تعود عوائد استثماراتهم للحكومة عبر فرض ضرائب أعلى؛
- ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات والإجراءات الحكومية، فقد تلجأ الحكومة إلى إجراءات مشوهة مثل ضريبة التضخم للوفاء بالتزامات خدمة الدين وهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار.

II - الطريقة والأدوات :II 1- متغيرات الدراسة :

من أجل الوقوف على مدى تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2023) تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات تتمثل في معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، الدين العام الخارجي كمتغير مستقل، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الكلية الضابطة (خدمة الدين العام الخارجي، الإنفاق العام، معدل التضخم وأسعار النفط)، ويمكن توضيح كيفية حساب كل متغير من متغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (1).

II 2- أدوات الدراسة :

بهدف قياس وتحليل تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2023) تم الاعتماد على منهجية التكامل المشارك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews، وذلك مع إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة ذات الصلة، ولقد تم جمع البيانات المستخدمة في الدراسة التطبيقية من مصادر مختلفة هي: قاعدة بيانات البنك الدولي، التقارير السنوية لصندوق النقد العربي.

II 3- نموذج الدراسة:

سعيا لبلوغ هدف الدراسة وتحليل أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2023) تم صياغة نموذج قياسي يمكن توضيحه من خلال المعادلة الآتية:

$$Growth_t = \beta_0 + \beta_1 Debt_t + \beta_2 Service_t + \beta_3 Dependence_t + \beta_4 Inf_t + \beta_5 Oil_t + \varepsilon_t$$

حيث:

$Growth_t$ : النمو الاقتصادي مقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

$\beta_0$ : الحد الثابت

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ : المعلمات المراد تقديرها

$Debt_t$ : الدين العام الخارجي (نسبة للناتج المحلي الإجمالي)

$Service_t$ : خدمة الدين العام الخارجي (نسبة للصادرات من السلع والخدمات)

$Depence_t$ : الانفاق العام (نسبة للنتاج المحلي الإجمالي)

$Inf_t$ : معدل التضخم (يتم قياسه من خلال مؤشر أسعار الاستهلاك)

$Oil_t$ : أسعار النفط

$\varepsilon_t$ : حد الخطأ

وفي الصيغة اللوغاريتمية يتم تمثيله كما يلي:

$$\log Growth_t = \beta_0 + \beta_1 \log Debt_t + \beta_2 \log Service_t + \beta_3 \log Depence_t + \beta_4 \log Inf_t + \beta_5 \log Oil_t + \varepsilon_t$$

ويتم صياغة هذه المعادلة ضمن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

$$\Delta \log Growth_t = \beta_0 + \sum_{k=1}^f \beta_{1i} \log(Debt)_{t-i} + \sum_{k=1}^f \beta_{2i} \log(Service)_{t-i} + \sum_{k=1}^f \beta_{3i} \log(Depence)_{t-i} + \sum_{k=1}^f \beta_{4i} \log(Inf)_{t-i} + \sum_{k=1}^f \beta_{5i} \log(Oil)_{t-i} + \varepsilon_t$$

بعد إثبات العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات يتم استخدام نموذج تصحيح الذاتي للأخطاء غير المقيد لدراسة الأثر طويل الاجل والديناميكيات قصيرة الاجل، كما يحدد COINTEQ عملية تطور الناتج من خلال تصحيح الأخطاء التقديرية المرتكبة في الفترات السابقة، ويمثل نموذج التصحيح الذاتي للأخطاء كما يلي:

$$\Delta \log(Growth)_t = \beta_0 + \beta_{1i} \Delta \log(Debt)_{t-i} + \beta_{2i} \Delta \log(Service)_{t-i} + \beta_{3i} \Delta \log(Depence)_{t-i} + \beta_{4i} \Delta \log(Inf)_{t-i} + \beta_{5i} \Delta \log(Oil)_{t-i} + \delta (ECT)_{t-i} + \varepsilon_t$$

#### II.4- الاختبارات القياسية :

- تتطلب منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة المرور بأربع مراحل أساسية هي:
- اختبار استقراره السلاسل الزمنية، وذلك للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لكل متغير؛
- اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound test؛
- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحديد علاقة التوازن طويلة الاجل بين المتغيرات وتحديد أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي.
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لدراسة الديناميكيات قصيرة الأجل وسرعة التعديل نحو التوازن طويل الأجل؛
- الاختبارات التشخيصية والهدف منها التحقق من صحة الفرضية الكلية للنموذج بما فيها اختبار التوزيع الطبيعي، واختبار للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء LM test، واختبار الكشف عن التباين Homoscedsticity (Aech)، اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

### III- النتائج ومناقشتها :

#### III.1- الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة :

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن متوسط النمو الاقتصادي بلغ 2.97% إلا أنه شهد تذبذبا واضح بانحراف معياري يقدر بـ 2.17%، وانحراف سلمي يشير إلى سنوات سجل فيها النمو معدلات ضعيفة، أما الدين العام الخارجي فقد بلغ متوسطه 21.94% إلا أنه تأثر بقيم قصوى وصلت إلى 79.7% مما جعله بانحراف إيجابي (27.21%) وذو تباين مرتفع، أما في ما يخص خدمة الدين العام الخارجي فبلغ متوسطها 11.7% في حين أن الوسيط أقل بكثير مما يدل على وجود سنوات شهدت أعباء دين مرتفعة جدا، كما أن الإنفاق العام كان مرتفعا بمتوسط 36.44 مع تباين معتدل وانحراف نحو القيم العليا، أما معدل التضخم فبلغ المتوسط 6.59% ألا أنه تأثر بشكل كبير ببعض القيم المرتفعة، مما جعله أكثر انحرافا وتقلطحا، في حين كانت أسعار النفط الأقرب للتوزيع الطبيعي بمتوسط 56.59% وانحراف معياري 27.24%.

**III. 2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :**

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن أغلب السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى الأول لأن قيم المعنوية الخاصة بها أكبر من مستوى المعنوية 5 %، حيث أظهرت نتائج متغيرات الدين العام الخارجي، خدمة الدين العام الخارجي، النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار النفط أنها غير مستقرة في معظم الاختبارات أو المستويات، إلا أنه وبعد أخذ الفروق الأولى أظهرت السلاسل سكونها بشكل ملحوظ حيث تلاشى القيم الاحتمالية وتقترب من الصفر ليصبح مستوى المعنوية أقل من 5 %، وهو ما يدل على تكامل مشترك بين المتغيرات من الدرجة، وبالتالي يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الأنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

**III. 3- تحديد فترات الإبطاء المثلى :**

يوضح الشكل رقم (2) نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى، حيث نلاحظ أن النموذج 1138 (1,3,2,0,3,2) هو الأفضل لأنه يملك أقل قيمة لـ AIC، والفروقات بين النتائج ليست كبيرة مما يشير إلى أن هناك عدة نماذج يمكن أن تكون مناسبة.

**III. 4- اختبار الحدود للتكامل المشترك :**

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازن طويلة الأجل تم إجراء اختبار Bound test، حيث يوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار التي تشير إلى أن القيمة المقدرة لإحصائية F قد بلغت 4.2649 وهي أعلى من القيم الحرجة عند مستويات الدلالة 10 %، 5 %، و1 %، وهو ما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين جميع متغيرات الدراسة.

**III. 5- تقدير معلمات النموذج في المدى الطويل**

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل إلى أن متغيري الدين العام الخارجي والإنفاق العام لهما تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية أي أن ارتفاع الدين العام الخارجي بنسبة 1 % سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.32 %، وأي ارتفاع في الإنفاق العام بـ 1 % سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو بـ 0.2 %، وبالمقابل يظهر النموذج تأثير سلبي لخدمة الدين وإيجابي لأسعار النفط والتضخم إلا أنه غير دال إحصائياً، وتظهر نتائج تقدير النموذج أن قيمة الثابت سالبة ودالة عند مستوى المعنوية 5 % وهو ما يدل على وجود عوامل أخرى من شأنها التأثير على النمو الاقتصادي في حال غياب المتغيرات المستقلة المدروسة.

**III. 6- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) :**

تظهر نتائج الجدول رقم (6) أن معامل تصحيح الخطأ \*COINTEQ يظهر بإشارة سالبة وبدلالة إحصائية وهو ما يدل على وجود علاقة توازن قصيرة الأجل، حيث بلغت قيمة المعامل (-1.07) باحتمال يقدر بـ (0.0000) وهو يمثل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، ولقد أظهرت النتائج أن كل المتغيرات دالة إحصائياً بعد فترة الإبطاء الأولى، ويعكس معامل التحديد مدى قدرة النموذج على تفسير التباين في المتغير التابع ونلاحظ أن قيمة R-squared في النموذج مرتفعة حيث بلغت 84.10 % وهو ما يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع.

كما تشير النتائج إلى أن الدين العام الخارجي يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي حيث أن التغيرات في الدين خلال الفترات السابقة لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن خدمة الدين العام الخارجي لها تأثير سلبي على النمو لكنه غير دال إحصائياً في الأجل القصير، كذلك يظهر من خلال النتائج أن التضخم وأسعار النفط لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ونلاحظ أن زيادة الاقتراض الخارجي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما يؤثر على الميزانية العامة ويزيد من العجز المالي.

**III. 7- الاختبارات القياسية :****III. 7.1- اختبار للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء LM test، واختبار Homoscedsticity:**

من خلال الجدول رقم (7) يظهر أن قيمة P-value لاختبار LM تقدر بـ 0.0667 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وهو ما يدعم الفرضية الصفرية بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي لأن قيمة P-value أكبر مستوى المعنوية.

كما تشير نتائج الجدول رقم (8) إلى أن النموذج خال من مشكلة عدم ثبات التباين حيث بلغت قيمة P-value لاختبار Homoscedsticity بـ 0.9683 أكبر مستوى المعنوية 5%.

### III. 2.7- اختبار استقرار النموذج :

من أجل فحص استقرار النموذج والتحقق من وجود تغيرات هيكلية في معاملات النموذج تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي للكشف عن التغيرات في توازن النموذج من خلال مراقبة المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي للبواقي المربعات، ونلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن هناك استقرار في النموذج وملائمة الصيغة الخطية للبيانات عند مستوى معنوية 5%، وتشير نتائج المجموع التراكمي لمربعات البواقي وفق الشكل رقم (4) إلى وجود تغيرات هيكلية طفيفة حيث تجاوزت المنحنيات نقاط الثقة عند نقاط معينة ما يدل على وجود تأثير للصدمات.

### III 3.7 - فحص بواقي التقدير واختبار التوزيع الطبيعي :

من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ أن سلسلة البواقي تقترب أكثر من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج، كما يظهر من خلال الشكل رقم (6) قيمة Jarque-Bera حيث بلغت القيمة الاحتمالية له 0.0008 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

### III 4.7- اختبار الارتباط الذاتي :

الجدول رقم (9) يشير إلى نتائج اختبار الارتباط الذاتي ونلاحظ أن الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي يظهران تقلبات طفيفة إلا أن أغلب القيم صغيرة ومنخفضة مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي قوي أو ثابت بين البواقي عبر الفترات الزمنية، كما أن معظم القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% وهو ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي دال إحصائيا.

## IV- الخلاصة :

نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط والغاز فإن تقلبات أسعار النفط العالمية أثرت بشكل واضح على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر، حيث ساهم ارتفاع الأسعار في سنوات الطفرات النفطية في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتقليص نسب الدين العام الخارجي بينما أدت فترات انخفاض الأسعار إلى تباطؤ النمو وزيادة الضغط على الميزانية العامة، ولقد خلصت الدراسة إلى أن:

- الاقتصاد الجزائري شهد تقلبات ملحوظة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تأثره بالأزمات السياسية والاقتصادية خلال فترة التسعينات، قبل أن يتحسن في سنة 2000 بسبب الاستقرار النسبي والإصلاحات الاقتصادية وارتفاع إيرادات النفط، غير أنه عرف بعدها تقلبات نتيجة الأزمة العالمية 2008 وجائحة كورونا التي تسببت في انكماش اقتصادي حاد؛
- سجل الدين الخارجي العام تراجعاً واضحاً منذ بداية الألفية الثالثة نتيجة ارتفاع عائدات النفط والسياسات الحكومية الرامية للتخلص من الدين الخارجي، كما تراجعت خدمة الدين العام بشكل كبير مما يعكس تحسن الوضع المالي في الجزائر وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي؛
- وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
- للدين الخارجي تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وتأثير سلبي في الأجل القصير، والأثر الإيجابي قد يكون نتيجة توجيهه لمشاريع إنتاجية على المدى الطويل، أما الأثر السلبي فهو مرتبط بارتفاع أعباء خدمته وضعف استثماره في الأجل القصير؛
- الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك نتيجة دعمه للطلب الكلي وتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة؛
- التضخم له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهو ما يشير إلى أن التضخم قد يكون مرتبطاً بزيادة الطلب على السلع والخدمات مما يعزز النمو الاقتصادي؛
- أسعار النفط لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية وهو ما يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري على أسعار النفط إلا أن هذا الاعتماد لا يدعم بشكل دائم النمو الاقتصادي؛
- خدمة الدين العام الخارجي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل إلا أنه غير دال إحصائياً، وقد يشير إلى أن التغيرات في خدمة الدين العام الخارجي تؤثر على النمو الاقتصادي لكن بشكل غير متسق.

**التوصيات:**

- ضرورة تقليل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي بتنمية قطاعات أخرى؛
- مواصلة الحذر في اللجوء للاقتراض الخارجي وتوجيهه للمشاريع الإنتاجية التي من شأنها أن تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وتغطية أعباء هذا الدين؛
- تعزيز الاحتياطات المالية والاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز الإنتاجية؛
- السيطرة على معدلات التضخم من خلال اتباع سياسات نقدية فعالة.

**- ملاحق:**

**الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة**

المتغير	الرمز	طريقة القياس	مصدر البيانات	الأثر المتوقع
النمو الاقتصادي	GROWTH	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا)	قاعدة بيانات البنك الدولي	-
الدين العام الخارجي	DEBT	نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	صندوق النقد العربي	سليبي
خدمة الدين العام الخارجي	SERVICE	نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات	صندوق النقد العربي	سليبي
الإنفاق العام	DEPENCE	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	صندوق النقد العربي	سليبي
معدل التضخم	INF	تم قياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك	قاعدة بيانات البنك الدولي	سليبي
أسعار النفط	OIL	أسعار Crude Oil Brent	قاعدة بيانات البنك الدولي	إيجابي

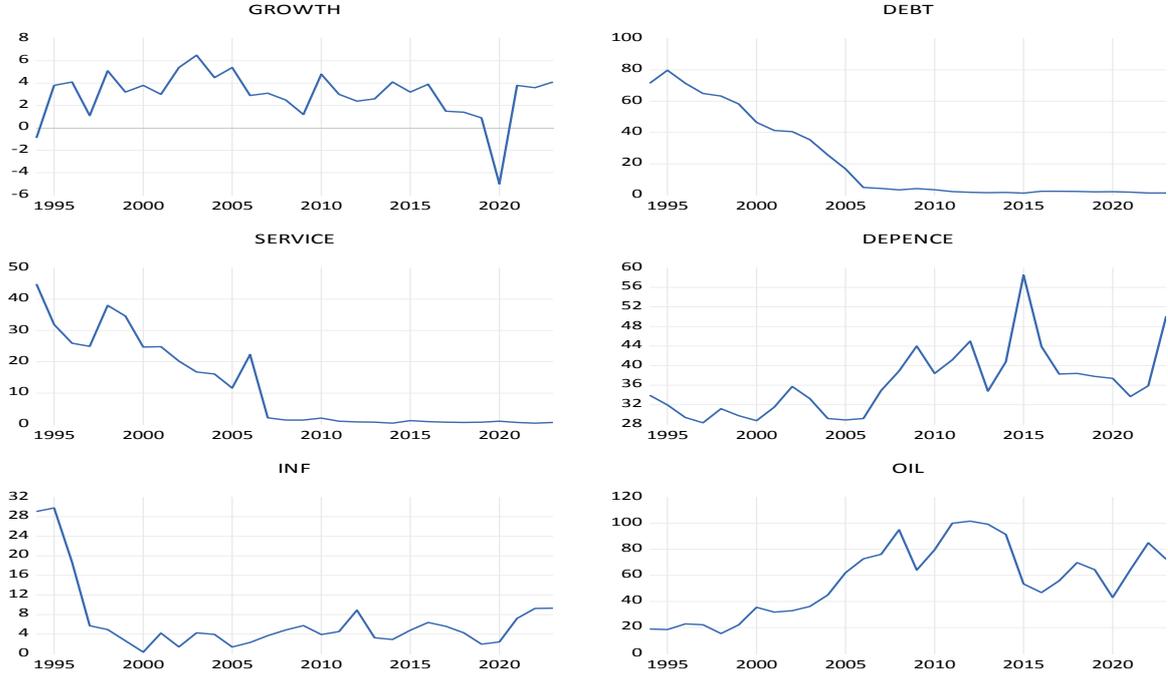
المصدر: من إعداد الباحثة

**الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية**

	GROWTH	DEBT	SERVICE	DEPENCE	INF	OIL
Mean	2.966667	21.94167	11.76667	36.44067	6.591338	56.63363
Median	3.200001	3.750000	1.700000	35.32500	4.397101	58.98808
Maximum	6.500000	79.70000	44.80000	58.50000	29.77963	101.5745
Minimum	-5.000000	1.200000	0.400000	28.33000	0.339163	15.47572
Std. Dev.	2.169591	27.21037	13.92864	6.954379	7.079757	27.23801
Skewness	-1.689692	0.916959	0.831673	1.224226	2.427403	0.089076
Kurtosis	7.363095	2.236487	2.349411	4.684889	8.091140	1.811849
Jarque-Bera	38.07103	4.932758	3.987481	11.04221	61.86107	1.804302
Probability	0.000000	0.084892	0.136185	0.004001	0.000000	0.405696
Sum	89.00000	658.2500	353.0000	1093.220	197.7401	1699.009
Sum Sq. Dev.	136.5066	21471.73	5626.207	1402.538	1453.566	21515.36
Observations	30	30	30	30	30	30

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الشكل رقم (1): منحنيات تطور السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

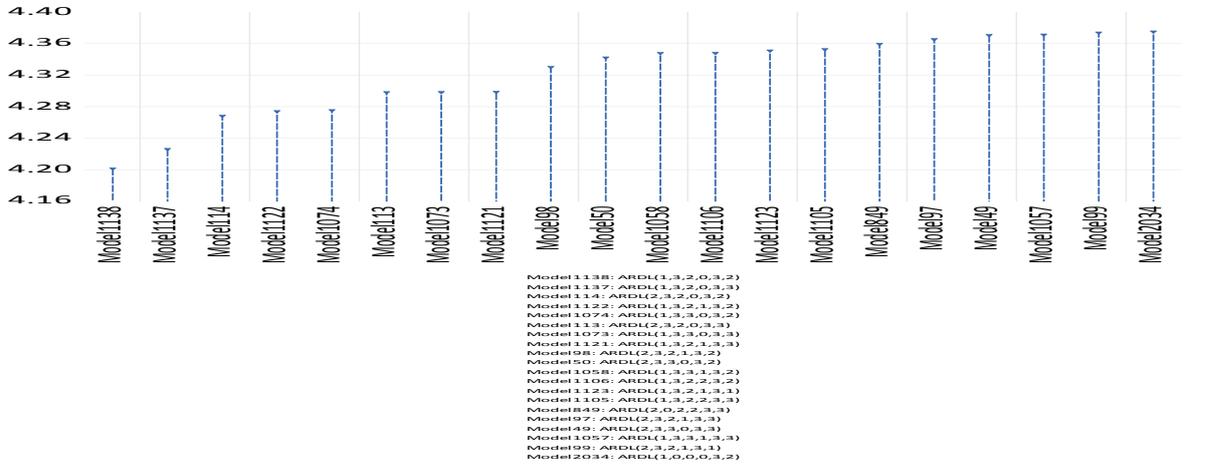
الجدول رقم (3): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات

بعد أخذ الفروق الأولى			في المستوى			الاستقرارية المتغيرات
بدون قاطع وبدون اتجاه	قاطع فقط	قاطع واتجاه	بدون قاطع وبدون اتجاه	قاطع فقط	قاطع واتجاه	
0.0000	0.0000	0.0000	0.0731	0.0009	0.0014	<b>GROWTH</b>
0.0024	0.0031	0.0001	0.0025	0.2671	0.9828	<b>DEBT</b>
0.0000	0.0000	0.0000	0.0008	0.0941	0.1823	<b>SERVICE</b>
0.0000	0.0000	0.0007	0.8326	0.1816	0.0667	<b>DEPENCE</b>
0.0003	0.0049	0.0035	0.0012	0.0031	0.0071	<b>INF</b>
0.0000	0.0003	0.0006	0.6919	0.4419	0.6074	<b>OIL</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الشكل رقم (2): تحديد فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الجدول رقم (4): اختبار Bound test

F- Bounds Test		Null hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I (0)	I (1)
			Asymptotic	
F-statistic	4.264991	10 %	2.080	3.000
K	5	5 %	2.390	3.380
		1 %	3.060	4.150

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الجدول رقم (5): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT(-1)	0.326576	0.154964	2.107430	0.0473
SERVICE(-1)	-0.441117	0.338781	-1.302071	0.2070
DEPENEC	0.207899	0.099730	2.084623	0.0495
INF(-1)	0.020522	0.240778	0.085233	0.9329
OIL(-1)	0.054092	0.032063	1.687041	0.1064
C	-10.80105	4.096300	-2.636781	0.0154

CE = GROWTH(-1) - (0.326576\*DEBT(-1) - 0.441117\*SERVICE(-1) + 0.207899\*DEPENEC + 0.020522\*INF(-1) + 0.054092\*OIL(-1) - 10.801046)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الجدول رقم (6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(GROWTH)				
Method: ARDL Error Correction Regression				
Date: 04/26/25 Time: 00:25				
Sample: 1997 2023				
Included observations: 27				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Selected model: ARDL(1,3,2,0,3,2)				
ECM Regression				
Case 2 : Regression Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-1.077273	0.155868	-6.911433	0.0000
D(DEBT)	-0.180663	0.106885	-1.690260	0.1104
D(DEBT(-1))	-0.235411	0.107519	-2.189495	0.0437
D(DEBT(-2))	-0.352804	0.085335	-4.134348	0.0008
D(SERVICE)	-0.115206	0.064450	-1.787526	0.0928
D(SERVICE(-1))	0.306482	0.070468	4.349241	0.0005
D(INF)	0.288128	0.091154	3.160894	0.0061
D(INF(-1))	0.169519	0.097936	1.730910	0.1027
D(INF(-2))	0.320596	0.096883	3.309092	0.0044
D(OIL)	0.099196	0.020413	4.859526	0.0002
D(OIL(-1))	-0.060783	0.019882	-3.057146	0.0075
R-squared	0.841020	Mean dependent var		5.67E-08
Adjusted R-squared	0.741657	S.D. dependent var		2.692154
S.E. of regression	1.368354	Akaike info criterion		3.756661
Sum squared resid	29.95828	Schwarz criterion		4.284594
Log likelihood	-39.71492	Hannan-Quinn criter.		3.913643
F-statistic	8.464131	Durbin-Watson stat		2.505879
Prob(F-statistic)	0.000110			

\* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الجدول رقم (7): اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	3.870885	Prob. F(2,8)	0.0667
Obs*R-squared	13.27854	Prob. Chi-Square(2)	0.0013

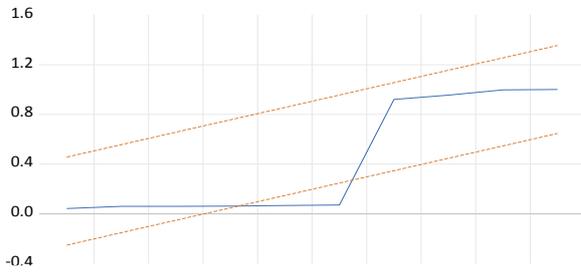
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الجدول رقم (8): اختبار Heteroskedasticity Test

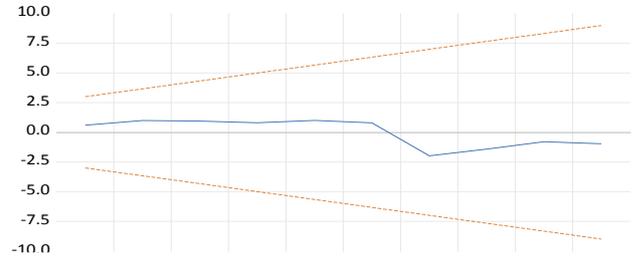
Heteroskedasticity Test: White			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.355243	Prob. F(16,10)	0.9683
Obs*R-squared	9.784874	Prob. Chi-Square(16)	0.8776
Scaled explained SS	3.062065	Prob. Chi-Square(16)	0.9998

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

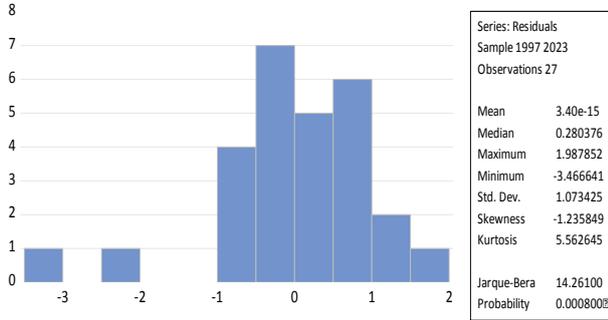
الشكل رقم (4): نتائج المجموع التراكمي لمربعات البواقي



الشكل رقم (3): نتائج المجموع التراكمي للبواقي

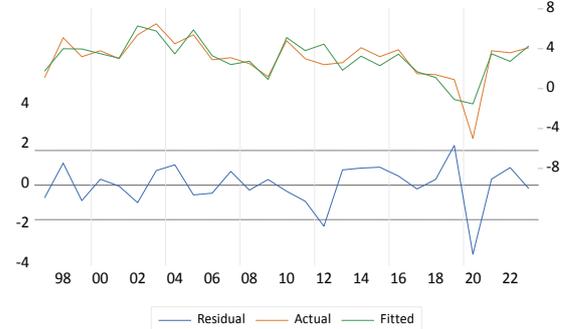


الشكل رقم (6): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الشكل رقم (5): فحص بواقي التقدير



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الجدول رقم (9): اختبار الارتباط الذاتي

Date: 04/26/25 Time: 00:26 Sample (adjusted): 1997 2023 Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
.**  .	.**  .	1	-0.260	-0.260	2.0397	0.153
. *  .	.**  .	2	-0.196	-0.283	3.2469	0.197
.  * .	.   .	3	0.085	-0.064	3.4809	0.323
. *  .	. *  .	4	-0.073	-0.139	3.6601	0.454
. *  .	. *  .	5	-0.082	-0.164	3.9016	0.564
.   .	. *  .	6	0.049	-0.094	3.9912	0.678
.**  .	.***  .	7	-0.224	-0.364	5.9570	0.545
.  * .	. *  .	8	0.094	-0.196	6.3221	0.611
.  * .	. *  .	9	0.102	-0.173	6.7704	0.661
.   .	. *  .	10	0.029	-0.076	6.8102	0.743
.   .	. *  .	11	-0.014	-0.128	6.8192	0.814
.   .	.   .	12	0.066	-0.061	7.0498	0.854

\*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

#### - الإحالات والمراجع :

1. Agbeyinka, I. (2024, October). IMPACT OF EXTERNAL DEBTS ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA. *Gusau Journal of Accounting and Finance*, 5(2), 249-261. doi:https://doi.org/10.57233/gujaf.v5i2.15
2. Carapeto , M., Moeller, S., Faelten, A., Vitkova, V., & Bortolotto, L. (2011). Distress classification measures in the banking sector. *Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions*, 1(4), 19-30. doi:10.22495/rgcv1i4art2
3. Ali Ahmed, Y., Taher Saeed, S., & Hama Saed, S. (2015, August). The Impact of External Debt on Economic Growth: Empirical Evidence from Iraq. *International Journal of Science and Research (IJSR)*, 4(8), 1506-1516.
4. e Zehra, S., Masood, S., & Usman, M. (2025). Impact of External Debt on Economic Growth: Comparative Analysis of Pakistan and India. *The Critical Review of Social Sciences Studies*, 3(2), 35-49. doi:https://doi.org/10.59075/7mbhm938
5. Hossain Milon, M., Hannan Pradhan, M., & Sultana, M. (2024). The Impact of External Debt on Economic Growth in Bangladesh: An ARDL Bounds Testing Approach. *Advances in Economics and Business*, 12(2), 9-21. doi: 10.13189/aeb.2024.120201
6. Jarju, I., Nyarko, E., Adams, K., Haffner, O., & Odeniran, O. (2016). *Relationship between external debt and economic growth in the West African Monetary Zone: A panel data analysis*. WAMI Occasional Paper. West African Monetary Institute (WAMI), Accra.
7. JENIFER JOSEPH , J. (2024, JUNE). IMPACT OF EXTERNAL DEBT ON ECONOMIC GROWTH: A COMPARATIVE STUDY OF NIGERIA AND SOUTH AFRICA. DEPARTMENT OF ECONOMICS, FACULTY OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES : NILE UNIVERSITY OF NIGERIA SCHOOL OF POST GRADUATE STUDIES.
8. العارم عيساني، و ثابت ناصر. (مارس، 2019). أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015). *الحوار المتوسطي*، 10(1)، 321-337. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/83755>
9. زكرياء مسعودي، و خليفة عززي. (ديسمبر، 2019). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي ECM و FMOLS -دراسة قياسية للفترة 1980-2017. 4(7)، 117-136. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/107015>

10. عبد الحق بن تفات ، و محمد ساحل. (جوان, 2023). دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2020). مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 7(1)، 31-50. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/224894>
11. عبد العزيز بوكار. (جويلية, 2011). المديونية الخارجية الجزائرية والتخصص الدولي. مجلة الحتمية، 10(2)، 453-479. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/23290>
12. موسى, ن, (2022). أثار الدين الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة حالة مصر on The Impact of External Debt on Economic Growth The Case of Egypt. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 14(13)، 1-30. doi: 10.21608/jocu.2021.77301.1123